معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس القواعد المثلى

شرح الشيخ علي الرملي حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (4)

التاريخ: الخميس 08/ذو القعدة/1440 هـ

11/تمّـــــوز/2019 م

الدرس الرابع من "القواعد المثلى"

قال المؤلف رحمه الله:

(**القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى إن دلّت على وصف متعدٍّ؛ تضمنت ثلاثة أمور:**

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عزوجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عزوجل.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها).

من خلال هذه القاعدة نعلم أنّ أسماء الله تنقسم إلى قسمين بناءً على الصفّة التي يدلّ عليها الاسم:

- القسم الأول: اسم يتضمن **وصفاً متعدياً**.
- القسم الثاني: اسم يتضمن **وصفاً غير متعدٍ**.

يعني: الاسم يدلّ على وصف، هذا الوصف إمّا أن يكون متعدياً أو لا يكون كذلك؛ فماذا نعني بالوصف المتعدي والوصف غير المتعدي؟

نعني **بالوصف المتعدي: الذي يصل إلى المخلوق أثره**؛ كاسم الله سبحانه وتعالى "**السميع**": يدلّ على وصف وهو السمع، والسمع وصف متعد فهو يسمع كلام المخلوقين ويسمع كلّ شيء، لو قارنا هذا الاسم باسمه "الحيّ" الذي يتضمن صفة الحياة؛ هل صفة الحياة لها علاقة أو لها أثر بالمخلوقين؟ لا، كذلك اسم الله "البصير" يدلّ على صفة البصر، فهو يرى؛ هل رؤيته لها أثر في المخلوقين؟ نعم، لها أثر؛ فهو يرى عباده ويرى أفعالهم، فيرى كلّ شيء، إذاً لها أثر، هذا الذي يُسمى بالوصف المتعدي.

والوصف الغير متعدي كالحياة، ليس لهذا الوصف أثرٌ يصل إلى المخلوق، هذا معنى كونه متعدياً وغير متعدٍ.

فإذا كان الاسم متعدياً فنفهم منه ثلاثة أمور:

- **الأول**: ثبوت ذلك الاسم لله عزّ وجل، فعندما يُقال لك الخالق؛ إذاً نثبت لله تبارك وتعالى اسماً وهو "الخالق"؛ فنسمي الله سبحانه وتعالى "الخالق"؛ هذه **أول فائدة**.
- **الفائدة الثانية**: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عزّ وجل، أي: ثبوت الصفّة التي يدلّ عليها الاسم؛ وهي في مثالنا صفة الخلق لله عزّ وجلّ.
- **الفائدة الثالثة**: أنّ هذه الصفة متعدية؛ إذن لها أثر، لها حكم، لها مقتضى، شيء تدلّ عليه؛ وهو الخلق، فخلق الخلق هذا هو أثر لهذه الصفّة.

هذا القسم الأول من الأسماء: الذي يتضمن وصفاً متعدياً.

القسم الثاني: لا يتضمن وصفاً متعدياً؛ كاسم الله "الحيّ"؛ كما مثّل المؤلف رحمه الله؛ فهذا نستفيد منه فائدتين لا ثلاثة:

- الأولى: ثبوت ذلك الاسم لله عزّ وجل؛ فنثبت لله اسماً وهو: "الحي".
- الثاني: ثبوت الصفّة التي تضمنها لله عزّ وجل، فاسم الله "الحيّ" يدلّ على صفّة الحياة، فهو يتضمن صفّة الحياة، وهو وصف غير متعدٍ.

نرجع إلى كلام المؤلف من البداية؛ قال رحمه الله: (**أسماء الله تعالى إن دلّت على وصف متعدٍّ**)-وقد عرفنا معنى متعدٍ-

(**تضمنت ثلاثة أمور: أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عزّوجل**)

كاسم الخالق، فنسمي الله سبحانه وتعالى بالخالق.

(**الثاني: ثبوت الصفّة التي تضمنها لله عزّوجل**)

وهي صفّة الخلق في مثالنا.

(**الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها**)؛

وهو خلق الخلق وإيجاده.

قال: (ولهذا استدلّ أهلُ العلمِ على سقوطِ الحدِّ عن قُطّاع الطريق بالتوبة، استدلّوا بقوله تعالى: {إِلاّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ})

قُطّاع الطرق عليهم حدّ في الشرع: تُقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وتُسْمَلُ أعينهم ويصلبون، هذه كلّها وردت بها أدلة الشرع، لكن قطاع الطريق إن تابوا قبل أن نقدر عليهم، فلا يُقام عليهم الحدّ، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿ إِلاّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾، أي: من قبل أن تتمكنوا من إمساكهم ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]؛ يعني: الذين تابوا قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أنّ الله غفور رحيم، مع أنّ الله سبحانه وتعالى لم يقل: اتركوهم ولا تقيموا عليهم الحدّ، لكن قال: ﴿ فاعلموا أنّ الله غفور رحيم﴾؛ فأخذوا من هذين الاسمين أنّ الحدّ يسقط عنهم إذا تابوا قبل أن يُقدر عليهم.

قال المؤلف: (لأنّ مقتضى هذين الاسمين)

أي: ما يدلّ عليه هذان الاسمان من صفة.

قال: (أن يكون الله تعالى قد غفرلهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحدّ عنهم)

أثر صفة الرحمة؛ أنّه يرحم العباد، وأثر صفة المغفرة؛ أنّه يغفر لعباده.

قال: (مثال ذلك: "السميع"؛ يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حُكمِ ذلك ومقتضاه؛ وهو أنه يسمع السِّرَّوالنجوى؛ كما قال تعالى: {وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ}[2])

إثبات "السميع" اسماً لله تعالى؛ هذه الفائدة الأولى التي تؤخذ من الاسم الذي يتضمن وصفاً متعدياً.

وإثبات السمع صفة له؛ هذه الفائدة الثانية.

وإثبات حكم ذلك ومقتضاه؛ وهو أنه يسمع السر والنجوى؛ هذه الفائدة الثالثة.

1- [المائدة:34]

2- [المجادلة:1]

والنجوى، أي: التناجي؛ وهو الكلام الخافت الذي يكون بين الطرفين، يسمعه الله سبحانه وتعالى ويسمع كلام السّر، فكلّ شيء يسمعه الله سبحانه وتعالى؛ هذا أثر اسم الله سبحانه وتعالى "السميع".

قال رحمه الله: (**وإن دلّت**)

يعني أسماء الله سبحانه وتعالى

قال: (**على وصف غير متعدٍّ تضمنت أمرين:**

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله عزوجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عزوجل.

مثال ذلك: "الحيّ"؛ يتضمن إثبات "الحيّ" اسماً لله عزوجل، وإثبات الحياة صفة له).

هذه هي القاعدة الثالثة؛ من خلالها تستطيع أن تفهم أسماء الله سبحانه وتعالى، ما الذي تستفيده منها؟ وما الذي لا تستفيده؟ والله أعلم.

قال رحمه الله:

(القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام).

قبل أن نبدأ بكلام المؤلف نشرح معنى المطابقة والتضمن والالتزام؛ وهي من مباحث أصول الفقه، وتفيدك في كيفية استخراج المعاني من الألفاظ. **فاللفظ يدلّ على المعنى**: هذا معروف، كلّ لفظ له معنى أو أكثر يدلّ عليه، ودلالته على المعنى من خلال اللفظ نفسه أو من خلال أمر خارج عنه؛ هذه هي مسألتنا: المطابقة والتضمن والالتزام؛ ثلاث دلالات، من خلالها نستطيع أن نفهم المعاني من الألفاظ.

كي نفهمها جيداً؛ لابدَّ من التركيز في هذا المثال:

لفظ البيت: هو لفظ يدلّ على معنى، كلّ منا عندما يسمع هذا اللفظ يتصور في ذهنه صورة البيت، ما الذي نتصوره؟

نتصور: الجدران والأبواب والنوافذ والسقف والغرف؛ كلّ ما يحتويه البيت؛ وهذه الدلالة تسمى **دلالة المطابقة؛ يتطابق فيها المعنى مع اللفظ تماماً**، من كلّ جوانبه، فإذا قلت لك (بيت)، وفهمت منه كلّ معنى البيت؛ فهذه تسمى دلالة مطابقة، يتطابق المعنى مع اللفظ تماماً. فكلّ معنى يدلّ عليه اللفظ بمجموع المعاني كلّها؛ يسمى مطابقة، فأقول لك: ما هو البيت؟ تقول: جدران وسقف وأبواب ونوافذ... إلى آخره، أقول لك: فهمت هذا بدلالة المطابقة؛ مطابقة اللفظ للمعنى.

إذا قلت لك: كلمة البيت، هل يصحّ منك أن تسألني: هل في البيت جدران؟

لا يصحّ؛ لأنّ لفظ البيت يدلّ على الجدران بالتضمُّن، فهو يدلّ عليه دلالة التضمن؛ هي دلالة على جزء من معنى اللفظ وليس كلّه.

إذن: **إذا فهمت من اللفظ المعنى كاملاً؛ فهذه تسمى دلالة مطابقة.**

وإذا فهمت من اللفظ جزءً من المعنى؛ فهذا يسمى دلالة تضمن؛ إذاً لا يصح منك أن تسأل هل في البيت جدران أم لا؛ لأنّ لفظ البيت يدلّ على الجدران بالتضمن.

بقي دلالة الالتزام؛ يعني باللازم، عندما أقول لك: لفظ البيت؛ هل تفهم من ذلك أنّ من ضمن ذلك البنَّاء الذي بنى البيت؟

لا تفهم ذلك؛ ولكنّك تلقائياً تفهم أنّ هناك بنَّاءً قد بنى البيت، إذاً البنّاء ليس من البيت؛ لكن لا ينفك وجود البيت عن وجود البنّاء؛ فلا يمكن أن يوجد بيت من غير بنّاء؛ هذا معنى دلالة الالتزام، هما لفظان متلازمان لا ينفكان عن بعضهما، لكن ليس أحدهما جزءاً من الآخر ولا كُلّاً.

أظن أن المسألة صارت مفهومة؛ وبالمثال في أسماء الله تبارك وتعالى الذي ذكره المؤلف ستتضح أكثر وأكثر إن شاء الله.

هذه الدلالات: دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام؛ مهم جداً أن تُفْهَمَ، مهمة للغاية؛ فهي تعينك على فهم النصوص، خصوصاً مسألة الالتزام؛ فإنه يحصل فيها إشكالات كبيرة.

قال المؤلف رحمه الله: (**القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتَّضَمُّنِ وبالالتزام**)

نفهم الموضوع من خلال الأمثلة التي سيذكرها المؤلف.

قال رحمه الله: (**مثال ذلك: "الخالق" يدلُّ على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة**)

هذا الجزء الأول؛ يدلّ على ذات الله وعلى صفة الخلق.

هل يمكن أن نستفيد من هذا اللفظ فائدة أخرى أكثر من هذا من خلال هذا اللفظ فقط؟

لا؛ هذا معنى دلالة المطابقة؛ اللفظ يدلّ على كلّ المعنى وليس جزءاً منه.

قال: (**ويدلّ على الذات وحدها، وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمُّن**)

يعني عندما أقول لك: "الخالق"؛ تفهم وجود ذات الله سبحانه وتعالى من هذا اللفظ- بغض النظر الآن عن الصفة- كيف فهمت ذلك من لفظ الخالق؟

بدلالة التضمن؛ يعني هذا اللفظ جزء من معناه: الدلالة على ذات الله.

والجزء الثاني: الدلالة على صفة الله سبحانه وتعالى؛ فدلالته على ذات الله فقط وحدها من غير النظر إلى الصفة هذه دلالة تضمن، وتقول هذا اللفظ يتضمن هذا المعنى، دلالة الاسم على صفة الخلق وحدها دلالة تضمن، ودلالته على ذات الله وعلى صفة الخلق: دلالة مطابقة،

كلاهما مع بعضهما؛ لأنّ اللفظ قد دلّ على كلّ المعنى، أمّا إذا دلّ على جزء من المعنى فهذا يُسمى دلالة تضمن.

قال: (ويدلُّ على صفتي العلمِ والقُدْرَةِ بالالتزام)

افهم هذه جيداً؛ الآن بغض النظر عن أي شيء آخر، اللفظ وحده "الخالق"؛ هل يدلّ على صفة العلم؟ كلفظ وحده فقط، بهذه الحروف خالق، (خاء، ألف، لام، قاف)؟

لا يدل؛ يدلّ فقط على صفة الخلق؛ لكن من حيث الالتزام؛ هل يمكن أن يخلق من غير أن يعلم؟

لا يمكن؛ إذاً صفة الخلق مقترنة بصفة العلم؛ فاسمه الخالق يدلّ على صفة الخلق، وصفة الخلق تدلّ على صفة العلم والقدرة؛ إذ إنّه لا يمكن أن يخلق من غير أن يكون عالماً، وأن يكون قادراً على الخلق، فهي **بدلالة الالتزام؛ فيلزم من كونه خالقاً أن يكون عالماً وقادراً؛ لأنه لا يمكن أن يخلق من غير علم ولا قدرة**؛ هذا معنى دلالة الالتزام؛ كما قلنا: لا يمكن للبيت أن يُنشأ من غير منشئ، لا يمكن أن يُبنى من غير بنّاء؛ لكن كلمة البيت لا تدلّ على البنّاء، إلّا بدلالة الالتزام فقط، فلا يمكن للبيت أن يوجد إلّا بالبنَاء؛ فهما متلازمان لا ينفكان عن بعضهما، مع أنّ البنّاء غير البيت؛ وهذه كذلك، صفة الخلق غير صفة العلم وصفة القدرة؛ لكن لا يمكن أن يكون خالقاً إلّا أن يكون عالماً وقادراً؛ هذا هو المعنى.

قال المؤلف: (ولهذا لمّا ذكر الله خلق السماوات والأرض؛ قال: {لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌوَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً}[1])

لماذا ذكر صفة القدرة وصفة العلم؟

لأنّها متلازمة مع صفة الخلق، ذكر خلق السموات والأرض، وقال: لتعلموا أنّه قدير وأنّه عليم؛ إذ إنّه لا يمكن أن يكون خالقاً ويكون غير قادر أو غير عالم.

ثم قال المؤلف: (ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم؛ إذا تدبر المعنى)

أي: تأمل وتفكر في المعنى

1- [الطلاق:12]

قال: (ووفقه الله تعالى فهماً للتلازم)

مهما تأمل، مهما تفكر وتدبر؛ إذا لم يكن توفيق من الله تبارك وتعالى له فسيشطح، وسيضل؛ لذلك ينبغي على طالب العلم دائماً أن يسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والهداية.

قال: (ووفقه الله تعالى فهماً للتلازم)؛ يعني: أن يوفقه الله سبحانه تعالى لأن يفهم فهماً صحيحاً للتلازم بين الأشياء من قول الله تعالى.

قال: (فإنه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة)

لأنّ لوازم الأدلة كثيرة.

قال: (واعلم أنّ اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صحّ أن يكون لازماً؛ فهو حقٌّ)

هذه قاعدة لابدَّ أن تفهمها: اللازم من قول الله وقول رسول الله ﷺ هو حقٌّ لا شكّ في ذلك؛ بشرط أن يكون هو حقّ، هو لازم ولا يكون وهماً وخطأ من الذي فهم هذا التلازم؛ لأنّ الخطأ يرِدُ في مسألة اللازم في خطأ الفاهم، من قِبل الفاهم؛ فيقول لك: يلزم من كلام الله كذا؛ لكن هل يلزم حقاً أم أنّه خطأ منه وفهم سقيم من قِبله؟

هذا هو محل الإشكال؛ لكن لا شكّ عندنا نحن أنّه لو كان لازماً حقاً؛ فهو حقّ، فلازم كلام الله وكلام رسوله ﷺ حقّ؛ لكن المهم في المسألة أن نعرف أنّه فعلاً لازمٌ.

فقول المؤلف: (واعلم أنّ اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صحّ أن يكون لازما فهو حقٌّ)؛ يعني: هو حقٌّ لكن بشرط أن يكون بالفعل لازماً لكلام الله وكلام رسوله ﷺ وليس خطأ من قِبل الفاهم.

قال: (وذلك لأنّ كلام الله ورسوله حقٌّ، ولازم الحقِّ حقّ)

وليس هذا فقط؛ قال:

(ولأنّ الله تعالى عالمٌ بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله؛ فيكون مراداً)

هذه الفقرة تفرّق بين لازم كلام الله وكلام رسوله، واللازم في كلام البشر؛ قال: (ولأنّ الله تعالى عالمٌ بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً):

يعني: إذا قال الله سبحانه وتعالى قولاً وكان لهذا القول لوازم؛ فالله يعلم أنّ هذا اللازم يلزم من كلامه، فيسكت عنه ولا يردّه؛ فهو حقّ ولا شكّ، وكذلك كلام رسوله ﷺ؛ لأنّه وحي من الله

تبارك وتعالى.

أما كلام الناس؛ فربّما يغفل الإنسان عن لازم قوله؛ ولا يدري أنّ كلامه الذي ذكره لازمه باطل؛ فيغفل عن هذا اللازم؛ فيتكلم بالكلام وهو لا يريد اللازم؛ لأنّه غفل، لا يدري أنّ هذا اللازم يلزم لكلامه، هو يعلم أنّ هذا اللازم باطل، ولا يريده فيغفل عنه، هذا يحصل في كلام البشر، أمّا في كلام الله وكلام رسوله؛ فلا؛ لذلك لازم قول الله وقول رسوله إذا كان لازماً حقّاً لكلام الله وكلام رسوله؛ فهو حقّ ونستدل به، لكن كلام الناس لا، نقول: يلزم من كلام زيد كذا وكذا، ربما يلزم من كلامه كفر؛ هل نكفره؟ لا، لماذا؟ لأنه ربّما لم ينتبه أصلاً لهذا اللازم.

لكن متى نقول يلزمه؟

إذا عرضنا الكلام عليه وقلنا: يلزم من كلامك كذا وكذا،

- فإذا قال: نعم يلزم وأنا ألتزمه؛ صار لازماً له ونكفره به،
- أمّا إذا قال: لا، كلامي لا يلزم منه هذا، أو قال: يلزم منه هذا لكنّي لم أنتبه؛ فهنا لا نقول هذا لازم له ونلزمه به.

هذا الفرق بين كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وكلام الناس.

فكلام الله: عندما سمّى نفسه بالخالق؛ نفهم منه صفة العلم وصفة القدرة؛ لأنّ صفة الخلق تدلّ على ذلك؛ هل هذا اللازم لازم؟

نعم لازم؛ لأنّه هو فعلاً حقّ، هو لازم لكلام الله؛ إذاً نلتزم بهذا، ونقول: هو لازم لكلام الله ونثبت به ما أردنا؛ بخلاف كلام البشر كما قلنا.

قال المؤلف: (**وأمّا اللازم من قول أحدٍ سوى قول الله ورسوله؛ فله ثلاث حالات**)

جاء الآن إلى التفصيل في كلام الناس؛ كلام غير الله وغير رسوله ﷺ؛ هل ما يلزم من كلامهم لازم لهم أم لا؟

قال: (**فله ثلاث حالات**)

قال: (**الأولى: أن يُذْكَرَ للقائل ويلتزم به**)

يعني: شخص قال قولاً؛ فقالوا له: يلزم من هذا القول كذا وكذا؛ فيقول: نعم يلزم وأنا ألتزمه.

قال: (**مثل أن يقول من ينفي الصفات الفعلية لمن يُثْبِتُها**)

الصفات الفعلية: يعني الصفات التي يفعلها الله متى شاء أن يفعلها؛ كالنزول مثلاً والإتيان وما شابه.

قال: (**يلزم من إثباتك الصفات الفعلية لله عزوجل أن يكون من أفعاله ما هو حادث**)

معنى حادث؛ أنّه كان بعد أن لم يكن؛ فمثلاً عندما تقول: يأتي الله أو ينزل الله؛ يعني لم يكن نازلاً قبل ذلك ثم نزل؛ فهذا حادث.

قال: (**فيقول المثبت: نعم؛ وأنا ألتزم بذلك**)

أي: يلزم هذا وأنا ألتزم به؛ ليس عندي مشكلة، هذا يلزم من قولي وأنا ألتزمه؛ عندئذ نقول: هو يقول بهذا القول.

قال: (**فإنّ الله تعالى لم يزل ولا يزال فَعَّالاً لما يريد**)

فهو التزم؛ ويقول: الله سبحانه وتعالى لم يزل في الماضي ولا يزال في الحال وفي المستقبل فعالاً لما يريد؛ إذاً يفعل ما يريد متى شاء وكيف شاء.

قال: (**ولا نفاد لأقواله وأفعاله**)

يعني: لا تنتهي أقواله وأفعاله تبارك وتعالى.

قال: (**كما قال تعالى: {قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً**}[1])

فعندما قال ربّنا تبارك وتعالى لنبيه بعض القول؛ فهل قبل أن يقول هذا القول؛ كان القول موجودا أم لا؟

لا؛ لم يكن موجوداً، صار حادثاً؛ هذا المعنى.

فالنافي للصفات الفعلية يقول: يلزم عليك من إثباتك لصفة النزول مثلاً أو صفة الكلام؛ أن يكون من أفعاله ما هو حادث؛ فيقول له المثبت: نعم يلزم هذا وأنا ألتزمه؛ ليس عندي مشكلة في الأمر، فأصل الفعل ليس بحادث؛ لكن آحاده حادث، أصل كلام الله سبحانه وتعالى ليس حادثاً؛ لكنّ آحاد الكلام حادث؛ فحين قال الله سبحانه وتعالى لموسى: ﴿إنّي أنا ربك﴾[2]؛ هذا

1- [الكهف:109]

2- [طه:]

الكلام لم يكن موجوداً قبل أن يقوله لموسى؛ بل حدث، لكنّ الله سبحانه وتعالى لا يزال متكلماً من قديم؛ هذه عقيدة أهل السّنة والجماعة في هذا؛ وليس عندنا مشكلة في هذا الأمر.

قال: (وقال: {ولو أنّما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمدُّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إنّ الله عزيز حكيم}[1]، وحدوث آحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقّه)

آحاد فعله ليس أصل الفعل؛ فرق بين الأمرين؛ يعني عندما أقول لك: الله سبحانه وتعالى متكلم من قديم، لم يكن قبل ذلك غير متكلم ثم صار متكلماً؛ لا أبداً، هو متكلم دائماً؛ لكن بعض الكلام تكلم به في وقت ما كان متكلماً به سابقاً كما مثّلنا، وهذا ليس فيه نقص البتة في حقّ الله تبارك وتعالى؛ إذ أصل الصفة ثابت موجود، فلا نقص في ذلك، بل فيه كمال؛ لأنّه قادر على أن يفعل ما شاء متى شاء؛ وهذا من كماله تبارك وتعالى، هذا بالنسبة للحالة الأولى في كلام سوى الله سبحانه وتعالى؛ هل لازمه لازم أم لا؟

قال: (أن يذكر للقائل ويلتزم به)؛ فهذا يكون لازماً له.

قال المؤلف: (الحال الثانية: أن يُذكر له)

أي: يُذكر للمتكلم لازم كلامه.

قال: (ويمنع التلازم بينه وبين قوله)

يعني: قال قولاً، فقالوا له: يلزم من قولك كذا وكذا؛ فيقول: لا؛ أبداً هذا اللازم ليس بلازم من كلامي.

قال: (مثل أن يقول النافي للصفات لمن يُثْبِتُها: يلزمُ من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته)

يعني: أنا أثبت صفة الكلام لله تبارك وتعالى، أثبت صفة النزول، أثبت صفة الإتيان وصفة المجيء... إلى آخره؛ فيقول لي النافي للصفات كالمعتزلي مثلاً: يلزم من ذلك أنّ الله سبحانه وتعالى يشبه خلقه في صفاته؛ أي: كما أنّ الإنسان ينزل والله سبحانه وتعالى ينزل، الإنسان يتكلم والله سبحانه وتعالى يتكلم، والإنسان له يدان والله سبحانه وتعالى له يدان؛ إذاً يلزم من ذلك أنّ الله سبحانه وتعالى مشابه لخلقه في صفاته؛ هكذا عنده التلازم؛ فماذا أقول أنا؟

---

[1]- [لقمان:27]

أقول: هذا اللازم باطل، ولا يلزم من كلامي، لا يلزم كمال إثبات الصفات لله أن تكون مشابهة لصفات المخلوق؛ فالله سبحانه وتعالى صفاته صفات كمال وصفات المخلوق صفات نقص، والتشبيه أن تقول يدٌ كيدٍ، ونزولٌ كنزولٍ؛ هذا هو التشبيه؛ لا مجرد الإثبات يكون تشبيهاً؛ أبداً؛ فهذا اللازم ليس بلازم.

قال المؤلف: (**فيقول المثبت: لا يلزم ذلك؛ لأنّ صفات الخالق مضافة إليه**)

يعني: مضافة إلى الخالق، فحين تقول: "يد الله" يختلف عن قولك: يد الخلق؛ يد زيد، فلمّا تضاف يصبح بينهما فارق عظيم.

قال: (**لم تذكر مطلقة**)

أي: لم يُقل: "يد" فقط من غير أن تقول: "يد الله"؛ ففرق بين أن تقول: "يد" فقط أو أن تقول: "يد الله"؛ لأنّك أضفت اليد هنا إلى الله سبحانه وتعالى؛ فأخذت صفة الكمال.

قال: (**حتى يمكن ما ألزمت به، وعلى هذا فتكون مختصة به [لأنّها]** [1] **لائقة به، كما أنّك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته؛ فأي فرق بين الذات والصفات؟**)

فنقول: الآن نضرب لك مثالاً من أجل نقرب لك عدم التلازم الذي أنت ذكرته:

هل تثبت لله ذاتاً؟ فيقول: نعم،

نقول له: هل تثبت للخلق ذواتاً؟ فيقول: نعم،

نقول له: فهل إثباتك للذات يلزم منها التشبيه؛ لأنّك أثبت للخالق ذاتاً وأثبتَّ للمخلوق ذاتاً؛ فهل يلزم من ذلك التشبيه؟ يقول: لا، لا يلزم؛ فإن لله ذاتاً تليق بجلاله وعظمته وكماله وللمخلوق ذاتاً تليق به؛ نقول له: فكما قلت في الذات قل في الصفات، فكما أنّ إثبات الذات لله لا يلزم منها التشبيه مع أنّك أيضاً تثبت الذات للمخلوق؛ كذلك إثبات الصفة لله لا يلزم منها التشبيه مع أنّك تثبت الصفة للمخلوق؛ إذاً لا مانع من إثبات هذه الصفات لله، واللازم الذي ادعيته لازماً باطلٌ.

---

[1]- ليست في "مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين" (دار الثريا)

قال: (وحكمُ اللازمِ في هاتين الحالين ظاهرٌ)

ما معنى ظاهر؟ يعني: أنّه إذا التزم يكون لازماً، وإذا لم يلتزم لا يكون لازماً.

قال: (الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه؛ فلا يذكر بالتزام ولا منعٌ)

يعني: يذكر كلاماً لشخص ولم نستطع مثلاً أن نعرض عليه اللازم؛ فليس هناك شيء ينصّ عليه من قِبلِه، لا يقول: التزمت، ولم يقل: لم ألتزم؛ فلم نستطع أن نعرض عليه الكلام حتى نعرف رأيه؛ فماذا يكون الحال؟

قال: (فحكمه في هذا الحال: أن لا يُنسب إلى القائل)

لا يُنسب إليه؛ فلا يُقال: والله هو يقول بكذا، لماذا؟

قال: (لأنّه يحتمل لو ذُكِرَ له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذُكِر له فتبين له لزومه وبطلانه؛ أن يرجع عن قوله)

يعني هذا الاحتمال وارد، وهذا الاحتمال وارد؛ وارد أنّه لو ذكر له أن يمنع التلازم، ووارد أيضاً احتمال آخر: أن يلتزم ويقول: نعم هو لازم وأنا ألتزمه، واحتمال ثالث: أن يقول: هو لازم؛ ولكنّه باطل، وأنا أرجع عن قولي؛ ثلاث احتمالات عندنا، فإذا وردت هذه الاحتمالات؛ لا نستطيع أن نُحمّل كلامه شيئاً منها بدون دليل.

قال: (لأنّ فسادَ اللازمِ؛ يدلُّ على فسادِ الملزومِ، ولورودِ هذين الاحتمالين؛ لا يمكنُ الحُكم بأنّ لازمَ القولِ قولٌ)

خلاصة الموضوع: لوجود هذه الاحتمالات؛ جعلهما الشيخ احتمالين؛ لأنّه قال: أو، هذه جعلها احتمالاً واحداً؛

- الأول: قال: يحتمل أنه لو ذكر له أن يلتزم به،
- أو الاحتمال الثاني: يمنع التلازم؛

هكذا جاء الاحتمال الأول والاحتمال الثاني، ويمكن أن نجعلها ثلاث احتمالات؛

- الأول: أن يلتزم به،
- الثاني: أن يمنع التلازم،
- الثالث: أن يقول: هو لازم ولكن الكلام باطل فيرجع عن الكلام من أصله؛ لأنّ فساد اللازم

يدلّ على فساد الملزوم؛ فلوجود هذه الاحتمالات؛ قال: (**لا يمكن الحكم بأنّ لازم القول قول**).

قال رحمه الله: (**فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله؛ لزم أن يكون قولاً له؛ لأنّ ذلك هو الأصل؛ لاسيما مع قرب التلازم**)

قرب التلازم، أي: قوته.

قال: (**قلنا: هذا مدفوع بأنّ الإنسان بشرٌ، وله حالاتٌ نفسيةٌ وخارجيةٌ توجِبُ الذُّهولَ عن اللازم؛ فقد يغفلُ، أو يسهو، أو ينغلِقُ فكره، أو يقول القول في مضايقِ المناظراتِ من غيرِ تفكيرٍ في لوازمه؛ ونحو ذلك**)

هذا ردّ على الذين يقولون في الحالة الثالثة بأنّها لازمة؛ قال: لا، ليس بلازم للحالات التي تصيب الإنسان؛ هو بشر، لوجود هذه الحالات التي ذكرها المؤلف، حالات نفسية من الذهول والغفلة والسهو... إلى آخره، قالوا: لازم القول ليس بلازم حتى يلتزمه القائل.

إذاً هذه خلاصة اللازم في كلام الله وكلام رسوله ﷺ وكلام غيرهما، فكلام الله وكلام رسوله ﷺ اللازم فيه لازم؛ لكن بشرط أن يكون حقّاً هو لازم.

الثاني: هل اللازم في كلام غيرهما هو لازم أم لا؟

نقول: هنا لازم القول ليس بلازم حتى يلتزمه؛ لأنّه بشر يغفل ويسهو وينغلق فكره، فتعرض له أمور؛ فربّما لا ينتبه لهذا اللازم، ولو انتبه؛ ربّما لا يُسلّم أنّه لازم لقوله، لأجلّ هذه الاحتمالات؛ لا يمكن أن نقول: لازم قوله هو قول له كما يفعل بعض الناس اليوم، ويقيم الدنيا ولا يقعدها وخلاف وشرّ يدبّ بين الشباب على لوازم ربّما هي ليست بلازمة أصلاً، فربّما الذي جعلها لازمة مخطئ، وربّما يكون مصيباً لكنّه ليس بلازم له للأسباب التي ذكرنا، والله أعلم.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁.